

المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط

التقدم بخطى ثابتة نحو مستقبل مدعوم برؤى وطنية واعدة

مايو ٢٠٢٣

في مطلق الأحوال، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي جاهدةً لتنويع اقتصاداتها وتحقيق رؤاها الوطنية. تشكل الأموال العامة مصدراً مهماً لتمويل هذه الرؤى، بما يشمل عملية نقل ٤% من إجمالي أسهم شركة أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة التي حصلت مؤخراً بهدف المساعدة في تمويل المشاريع الكبرى. وفي حين أن قرار مجموعة أوبك+ بتنفيذ خفض طوعي إضافي لإنتاجها بدءاً من شهر مايو دعماً لأسعار النفط لم يلقَ ترحيباً كبيراً من الدول المستوردة للنفط في المنطقة، إلا أنه عزز المركز المالي لحكومات دول مجلس التعاون.

وإلى جانب الموارد المالية، تعتبر قيادات دول مجلس التعاون الخليجي الطموحة والمحفزة، عاملاً محركاً أساسياً لمدى التقدم المحرز على صعيد الرؤى الاقتصادية الطويلة الأمد، بما فيها الأهداف التي جرى وضعها حديثاً في ما يختص بتحقيق الحياد الكربوني محلياً. وفي وقت يتوقع فيه البنك الدولي انخفاض النمو العالمي بنسبة ٢,٨% هذا العام، وتراجع بنسبة ١,٣% على صعيد الاقتصادات الأكثر تقدماً، من المتوقع لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي أن تسجل أداءً أفضل بنسبة ٣,٢%، ما يعزز قدرة إعادة الاستثمار في الرؤى الوطنية.

لا شك في أن الاقتصاد الإقليمي شهد تعافياً كبيراً منذ عصفت جائحة كورونا بعالمنا في العام ٢٠٢٠، وقد أضحى في العديد من النواحي أقوى وأكثر قدرة على الصمود من أي وقت مضى. نستعرض في هذا الإصدار كيف أن القطاعات النفطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، عادت بشكل كبير إلى مستويات ما قبل الجائحة أو تخطتها في بعض الأحيان، حتى على صعيد أكثر القطاعات تأثراً مثل النقل والضيافة.

في هذا الصدد، لعب قطاع السياحة دوراً كبيراً في إعادة انتعاش اقتصاد المنطقة، لا سيما في المملكة العربية السعودية ودولة قطر اللتين تسجلان معدلات قياسية. كما أن فئات الوافدين من السكان تعود إلى المنطقة بقوة، وتحديدًا في سلطنة عُمان. ساهمت مصادر الطلب المحلية والخارجية هذه في التعافي الاقتصادي.

مع ذلك، ما زالت بعض المخاوف تهيمن على المستوى العالمي مثل ارتفاع معدلات التضخم والفائدة، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، في ما يصفه صندوق النقد الدولي بـ«التعافي المتعثر» في تقريره الأخير بشأن الأفق الاقتصادي. تعتبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي معزولة نوعاً ما عن هذه المخاوف، ويُعزى ذلك إلى أسعار النفط المرتفعة والمراكز المالية القوية على المستويات السيادية والمؤسسية. إلا أن منطقة الشرق الأوسط على النطاق الأوسع، أكثر عرضة للتأثر بهذه التوجهات.

الرؤى الوطنية

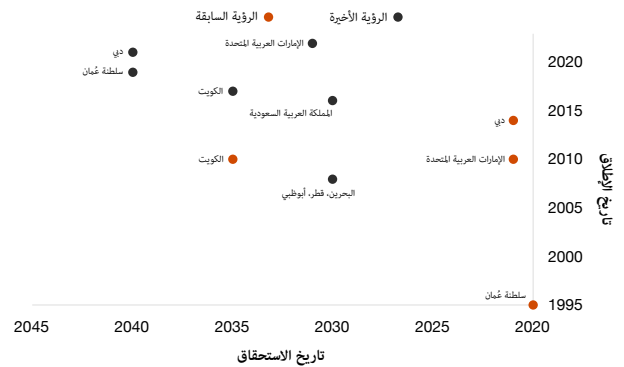
التخطيط للمستقبل

أصبحت المملكة العربية السعودية في منتصف الطريق لتحقيق الرؤية ٢٠٣٠ بعدما أطلقتها في العام ٢٠١٦، وهذه الرؤية خير مثال على إطار العمل الفعال الذي يعيد رسم معالم الاقتصاد الوطني. فهي تجسّد الطموحات الدافعة إلى إصلاح الاقتصاد وتنويعه، وإعادة التوازن إلى ميزانية الحكومة، والاستثمار في مشاريع تحويلية.

وتعتبر رؤية المملكة ٢٠٣٠ واحدة من سلسلة خطط تحوّل وطنية استراتيجية تمّ وضعها عبر دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت البداية مع سلطنة عُمان التي أطلقت سنة ١٩٩٥ رؤيتها للعام ٢٠٢٠ ممهّدة بذلك الطريق لرؤية عُمان ٢٠٤٠ التي جرى وضعها بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق قبيل توليه الحكم. وما بين الرؤيتين اللتين أطلقتتهما السلطنة، حذت مجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي حذوها، فوضعت استراتيجيات طويلة الأمد خاصة بها، لا سيّما في العام ٢٠٠٨ حيث أطلقت كل من البحرين وقطر وأبوظبي رؤيتها للعام ٢٠٣٠ في ذروة ازدهارها الاقتصادي. أطلقت دولة الإمارات في العام ٢٠١٠ رؤيتها الأولى مع أهداف ترمي إلى تحقيقها بحلول الوبيل الذهبي في العام ٢٠٢١، وتبعتها بعد سنوات قليلة الأجندة الوطنية التي اشتملت على مؤشرات أداء رئيسية لمتابعة مدى التقدّم المحرز. والآن بات لدى الدولة رؤية «نحن الإمارات ٢٠٣١» وهي خطة أوسع نطاقاً تمتد إلى مئوية الدولة في العام ٢٠٧١، وتتضمّن ٥٠ مشروعاً ترسم معالم نصف القرن المقبل من التطوّر والتقدّم. كما وضعت الدولة وإماراتها عدداً من الخطط والاستراتيجيات طويلة الأمد لقطاعات اقتصادية وتقنيات ناشئة محددة على سبيل الذكاء الاصطناعي.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة متينة ومميزة تخوّلها تنفيذ الخطط الطويلة الأمد، وذلك لسببين رئيسيين. أولاً، تمتلك هذه الدول موارد مالية كبيرة يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف المنشودة وثانياً، تسود في هذه الدول نظم سياسة تسمح باستمرارية القيادات وبالتالي، باستمرارية العمل على تحقيق الأهداف.

رؤى دول مجلس التعاون الخليجي وتواريخ إطلاقها واستحقاقها



المصدر: حكومات دول مجلس التعاون الخليجي

المحاور المشتركة والعناصر الخاصة

يختلف حجم وثائق الرؤى بشكل كبير من دولة إلى أخرى. تتألف رؤية أبوظبي من نحو ١٥٠ صفحة فيما تتكوّن رؤية دولة قطر من أقل من ٥,٠٠٠ كلمة. إلا أن تفاصيل تنفيذ رؤية دولة قطر موزّعة على استراتيجيات تنمية وطنية على المدى المتوسط، بحيث يتخطى حجم أول استراتيجيتين الخمسمائة صفحة، وسيتم عمّا قريب إطلاق استراتيجية نهائية لفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠.

وفي السنوات الأخيرة، باتت الدول تستعين بوسائط متعددة لتستعرض طموحاتها ومبادئها للتنمية الوطنية، عوض الاقتصار على وثيقة تقليدية منفردة. يعتبر البيان الأولي لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على سبيل المثال، مقتضباً نسبياً، فهو يتضمّن إشارة إلى المحاور الرئيسية وهي «وطن طموح» و«اقتصاد مزدهر» و«مجتمع حيوي»، ويذكر بعض أهداف الأداء لكل منها. تمّ في ما بعد توسيع محتوى هذه المحاور ضمن عشرات الوثائق التي تشتمل على أهداف وأهداف محددة كميّاً، ومبادرات وبرامج للقطاعات الفرعية على سبيل برنامج تحول القطاع الصحي. وقد تمّت إضافة برامج جديدة كجزء من «برنامج تحقيق الرؤية»، مثل نيوم ومبادرة السعودية الخضراء، وقد أصبحت هذه البرامج مقترنة تلقائياً برؤية ٢٠٣٠. كما تعمل المملكة على تطوير رؤيتها عبر مختلف المجالات الحكومية من خلال المراجعات الدورية إن كانت داخلية أو منشورة، بما يشمل تقييم الخمس سنوات. تعتمد الدول الأخرى كذلك آليات لتقييم مدى التقدّم المحرز، مثل وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠.

لا شك في أن الرؤى الوطنية المختلفة تتشارك بعض المحاور والأهداف، إلا أن بعض عناصرها خاصة بالدولة المعنية. تتضمّن مجالات التركيز المشتركة على الناحية الاقتصادية مثلاً، تنويع الاقتصاد، وتحسين البنية التحتية، والتقدّم في جهود الرقمنة، واستحداث بيئة عمل تنافسية، وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة لشغل فرص العمل الإنتاجية في القطاع الخاص - على سبيل المثال السعودية والتوطن في دولة الإمارات. تشمل الأهداف الخاصة بالدولة المعنية، تركيز دولة الكويت على تطوير المنطقة الشمالية التي تعتبر منخفضة الكثافة السكانية، ولتسهيل ذلك عملت على بناء جسر فوق خليج الكويت لخدمة هذا الهدف. أمّا المملكة العربية السعودية، فيقتضي أحد أهدافها زيادة ضيوف الرحمن بأكثر من ثلاث مرّات. تركز الرؤى كافة بصورة أساسية على سلامة المواطن ورفاهه، إلا أن عدداً منها يتضمّن أهداف خاصة بالسكان الوافدين المقيمين في الدولة، لا سيّما البحرين.

أداء جيد على صعيد مؤشرات محددة، وإمكانية تحسّن على صعيد مؤشرات أخرى

تضع الكثير من الرؤى مؤشرات أداء رئيسية هدفية محددة كميّاً للاقتصاد، يمكن على أساسها تقييم الأداء المسجّل. إلا أنه يجب وضع هذه الأهداف بشكل دقيق إذ إن بعضها قد يتأثر في سنوات محددة بالتقلبات في أسعار النفط أو غيرها من العوامل التي قد تقع لمرة واحدة، مثل جائحة كورونا، أو بفعاليات مثل كأس العالم ومعرض إكسبو. من هذا المنطلق، صحيح أن قياس الأداء مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة عامل مهم ومفيد، إلا أنه جزء واحد فقط من عملية تقييم مدى نجاح الرؤى. تصعب أيضاً مقارنة مدى النجاح المحقق ما بين دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة إذ إن الرؤى الخاصة بها تعتمد مؤشرات أداء وسنوات هدفية مختلفة.

أحرزت أبوظبي تقدماً كبيراً في ما يتعلّق بتنويع اقتصادها، إذ بلغت حصة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٥٩٪ في العام ٢٠٢١، بعدما كانت ٤١٪ في العام ٢٠٠٥، وبذلك فإنها تدنو من الهدف المنشود في العام ٢٠٣٠ ألا وهو ٦٤٪. إلا أنها لم تحقق مستوى النجاح عينه في تنويع إيرادات الحكومة. لا يتم الإفصاح مباشرة عن الإيرادات غير النفطية، ولكن لدى جمع تقديرات صندوق النقد الدولي لإجمالي إيرادات النفط في دولة الإمارات في إطار مشاورات المادة الرابعة مع آخر النتائج المالية التي أفصحت عنها إمارة أبوظبي في العام ٢٠٢٠، يتبيّن لنا أن الإيرادات غير النفطية تبلغ فقط ٢٨٪ من إجمالي، وهي نسبة أقل بكثير من هدف ٤٩٪ المحدد للعام ٢٠٣٠ وأعلى بقليل من نسبة خط الأساس ألا وهي ٢٣٪ في العام ٢٠٠٥. سيساعد بدء العمل بضرورة الشركات هذا العام نوعاً ما، إلا أن أثرها سيصبح ملموساً بدءاً من العام ٢٠٢٥ فما بعد.

إلى ذلك، تسجّل بعض المجالات أداءً متفوقاً. ارتفعت في المملكة العربية السعودية مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٣٦٪ نتيجة للإصلاحات الاجتماعية واستحداث فرص العمل الملائمة، وهي نسبة تتخطى هدف العام ٢٠٣٠ البالغ ٣٠٪. كما سجّلت المملكة تقدماً ملحوظاً على صعيد بعض المؤشرات المرتبطة بالإصلاحات والاستثمارات، بما يشمل احتلال المرتبة ٣٨ في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بعدما كانت تشغل المرتبة ٤٩ عند خط الأساس، وهي تقترب بذلك من المرتبة ٣٥. وأجرت تحسينات كبيرة في ما يتعلّق بإسراع وتيرة نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد حققت في العام ٢٠٢٠ أهداف زيادة معدلات إقراض هذه المنشآت كحصة من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة، ورفع تمثيل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة في تداول (البورصة المحلية). وفي هذا الصدد، بدأ بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة مزاولة عمله في ديسمبر ٢٠٢٢، وهو يهدف إلى سدّ فجوة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أنه ممولّ من قبل صندوق التنمية الوطني في المملكة.

مع ذلك، تتوافر بعض المؤشرات التي يمكن تحقيق تقدّم في إطارها. سجّلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٢٢، وهي نسبة أقل بكثير من هدف العام ٢٠٣٠ البالغ ٥,٧٪، كما أنها أكثر انخفاضاً من نسبة خط الأساس أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاستثمارات العامة شكّلت المحرك الرئيسي خلال النصف الأول من فترة تنفيذ الرؤية، يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تساهم بشكل كبير في النصف الثاني من هذا الفترة ولكن ليس إلى المستوى الذي يتمّ تصوّره. وبالمثل، فإن حصة القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي بلغت ٣٩٪ من إجمالي في العام ٢٠٢٢ وهي نسبة أدنى من الهدف البالغ ٦٥٪ ومن خط الأساس، إلا أن هذه النسبة تأثرت بسنة قوية للغاية للنفط. في الوقت عينه، سجّل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في العام ٢٠٢٢ نمواً بنسبة ١٥٪ من حيث القيمة الفعلية وبنسبة ٢٨٪ من حيث القيمة الاسمية مقارنةً بخط الأساس في العام ٢٠١٥.

رؤى تحرص على الاستدامة

اتسمت الفترة التي تمّ فيها وضع هذه الرؤى، بالإصلاح والتنويع الاقتصادي في المنطقة. ولا شك في أن هذه الرؤى اضطلعت بدور كبير في هذه العملية، إلا أن التحوّل والابتكار لم يكن مقتصرًا على إطار عملها. ومن الأمثلة على ذلك، توجّه الاقتصادات المحلية مؤخرًا (باستثناء الصادرات) نحو أهداف إزالة الكربون.

إن الاستدامة عنصر مذكور في غالبية الرؤى، ولكن الخطوات الرئيسية ووضع الأهداف في هذا الإطار بدأت مؤخرًا. تعزز خبرة دول مجلس التعاون الخليجي في وضع الرؤى الوطنية وتنفيذها، مصداقية الجهود التي تبذلها في مجال تحوّل الطاقة، بما في ذلك أهداف تحقيق الحياد الكربوني في الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠٥٠ و٢٠٦٠. وقد بدأت هذه الدول بالفعل تحقيق تقدّم سريع تجاه هذه الأهداف، بما في ذلك الاعتماد الكبير على قدرات الطاقة الشمسية في غالبية دول المجلس، ومن المتوقع الإعلان عن المزيد من الجهود في هذا الإطار في ضوء مؤتمر الأطراف ٢٨ المرتقب. كما أن واقع تحوّل الطاقة الذي يطرح فرصاً اقتصادية جديدة في المنطقة، يزيد في الوقت عينه دوافع إحراز التقدّم في تنفيذ أهداف أخرى ضمن الرؤى الوطنية.

في حقبة يسودها التغيير السريع على المستوى الاجتماعي والتقني والإيكولوجي، تعتبر القدرة على وضع الرؤى الاقتصادية الوطنية وتنفيذها وعلى التكيف مع عالمنا سريع التغيير، نقاط قوة بالغة الأهمية، ويوفّر الدعم والالتزام المستمر من قبل القيادات العليا إلى جانب النمو الاقتصادي القوي الزخم اللازم لتحقيق هذه الرؤى.

ضمان تعافي القطاعات غير النفطية

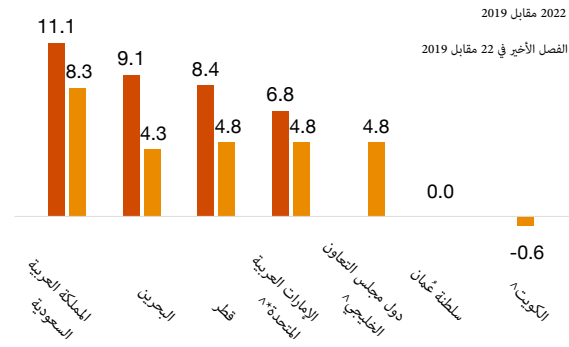
أفق ما بعد جائحة كورونا

تسببت جائحة كورونا بانكماش كبير في الاقتصاد غير النفطي في دول مجلس التعاون في العام ٢٠٢٠، بلغ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي -٤٪ سنوياً ووصل إلى -١٢٪ في دبي.

إلا أن المنطقة تمكّنت من التعافي بشكل عام، وقد عدّل النمو القوي في قطاعات متعددة الضعف الذي تمّ تسجيله في قطاعات أخرى. وفي هذا السياق، كانت المملكة العربية السعودية في الطليعة إذ إن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ طابق ذلك المحقق في العام ٢٠١٩، تلته من ثمّ غالبية دول المنطقة التي تمكّنت من تحقيق أداء مشابه في أوقات لاحقة من العام نفسه. قدر صندوق النقد الدولي ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، بنسبة ٤٨.٨٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٩، مع تراجع بسيط لدولة الكويت في هذا الإطار (لم تنشر أي بيانات حول إجمالي الناتج المحلي منذ العام ٢٠٢٠). واصلت المملكة العربية السعودية ريادتها مسجّلة في الفصل الرابع من العام ٢٠٢٢ نموّاً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١١٪ أعلى من الفصل الرابع في العام ٢٠١٩.

إن البيانات الأخيرة المتعلقة بدبي هي من الفصل الثالث في العام ٢٠٢٢ حيث كان إجمالي الناتج المحلي غير النفطي أقل بنسبة ٤٪ مقارنةً بالفصل الموازي في العام ٢٠١٩. إلا أن المؤشرات الرئيسية تشير إلى استمرار النمو القوي في الإمارة منذ ذلك الحين، بما في ذلك مؤشر مديري المشتريات الذي بلغ متوسط ٥٥ في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى مارس. بلغ عدد السياح الوافدين إلى دبي في فبراير ٢٠٢٣، رقماً قياسياً جديداً للشهر، مرتفعاً بنسبة ٨٪ فوق المستوى المسجّل في العام ٢٠١٩. على المنحى المقابل، سجّل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة ٤.٧٪ خلال الفترة عينها.

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي غير النفطي (% مقابل ٢٠١٩)



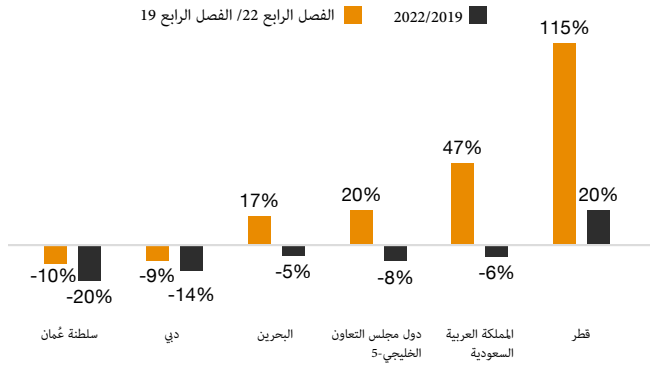
المصدر: الإحصاءات الوطنية؛ *بيانات دبي/أبوظبي للفصل ٣ من ٢٠٢٢، وبيانات دولة الإمارات للفصل ٢ من ٢٠٢٢؛ ٩ التقديرات المرتبطة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت والإمارات وفقاً لتقرير الأفق الاقتصادي الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢

القطاعات الأشدّ تأثراً في طريقها إلى التعافي

ناظرت القطاعات الأكثر تأثراً في المنطقة بأحداث العام ٢٠٢٠، تلك التي تأثرت على مستوى العالم، بما فيها قطاعات الضيافة، والنقل، وتجارة التجزئة/ الجملة. انخفض أداء قطاع الضيافة بنحو الثلث، أمّا النقل بنحو السدس، والتجارة بنحو العُشر (لا تفصل جميع الدول ما بين بيانات هذه القطاعات، لذلك لا تملك أرقاماً دقيقة). تقوم هذه القطاعات بجزء منها على الطلب المحلي، وجزء آخر على السياحة. إن الانخفاض في الطلب المحلي لم يدم طويلاً وقطاع السياحة يتعافى ببطء ولذلك، بدأت هذه الفجوة تتلاشى بشكل سريع. ما زال أداء قطاع السياحة في الدول الخمس التي تنشر بياناتها دورياً، أكثر انخفاضاً بنسبة ٨٪ في العام ٢٠٢٢ مقارنةً بالعام ٢٠١٩. ولكن بحلول الفصل الرابع، حققت ثلاث من هذه الدول أداءً أفضل من الفصل الرابع في العام ٢٠١٩. على الرغم من أن الارتفاع القوي في دولة قطر كان مؤقتاً نتيجة لفعالية كأس العالم، ما زالت الأرقام الشهرية المسجّلة في بداية العام ٢٠٢٣ متينة وواعدة.

يُعدّ الارتفاع القياسي الذي سجّله المملكة العربية السعودية في الفصل الرابع الذي بلغ ٦ ملايين سائح، بارزاً جداً لا سيّما أنه ٤٧٪ أعلى من الفصل عينه في العام ٢٠١٩. هناك إقبال كبير جداً لأداء فريضة الحج بعد القيود التي كانت مفروضة في السنوات السابقة نتيجة جائحة كورونا. شهد عدد المعتمرين الذين يؤدون مناسك العمرة خلال شهر رمضان المبارك ازدياداً كبيراً، ومن المتوقع لموسم الحج في يونيو من هذا العام أن يتخطى أخيراً مستويات ما قبل الجائحة. وعند جمع هذه المعدلات مع الارتفاع في عدد السياح الوافدين إلى المملكة لأغراض غير دينية، نتيجة لتسهيل منح التأشيرات وتطوير الوجهات الجاذبة، على سبيل المثال احتفالات موسم الرياض، تتوقّع المملكة وفود ٢٥ مليون سائح هذا العام - أعلى بنسبة ٤٣٪ من العام ٢٠١٩.

التعافي في أعداد السياح منذ العام ٢٠١٩ (% التغيير)

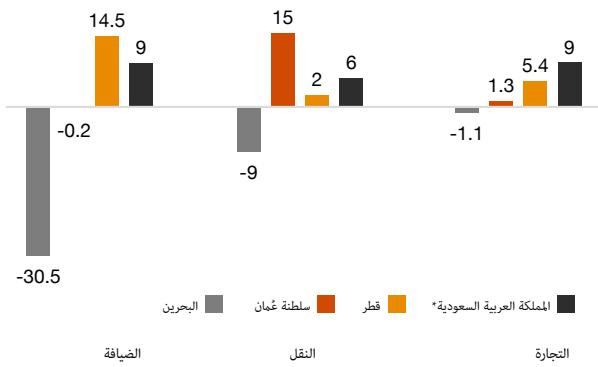


المصدر: الإحصاءات الوطنية. إن التقديرات الخاصة بالبحرين مستخلصة من إجمالي بيانات الوصول للنصف الثاني من العام ٢٠٢٢، إذ إن بيانات السياحة المباشرة لم تعد تُنشر.

شهدت التجارة المحلية التعافي الأقوى إذ إن إيرادات النفط المعاد تدويره عززت القدرة الشرائية للأسر وحفّزت الاستثمار في مجال الأعمال. ومن ضمن الدول التي نشرت البيانات الخاصة بها للعام ٢٠٢٢، سجّلت البحرين فقط تراجعاً ضئيلاً عن المستويات التي حققتها في العام ٢٠١٩.

إلى ذلك، أظهر قطاعا النقل والضيافة علامات تعافٍ جيدة في غالبية الدول، باستثناء مملكة البحرين حيث سجّل قطاع الضيافة ٣١٪ أقل من المستوى المحقق في العام ٢٠١٩ وهو أمر مفاجئ في ضوء التعافي القوي لعدد الزوّار الوافدين.

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي غير النفطي في العام ٢٠٢٢ (% مقابل ٢٠١٩)



المصدر: الإحصاءات الوطنية؛ *تجمع المملكة العربية السعودية بيانات قطاعي التجارة والضيافة، فيما تجمع المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بيانات قطاعي النقل والاتصالات.

توجهات السكان

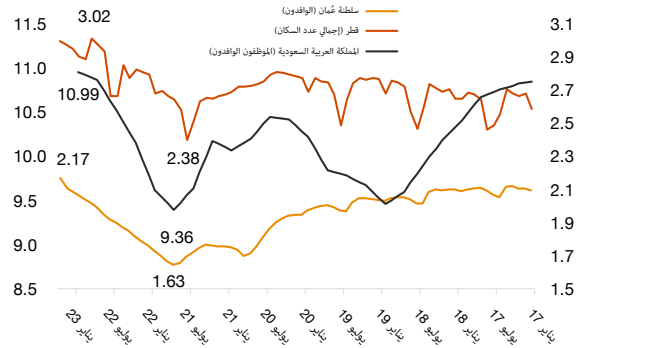
انخفاض حاد في أعداد الوافدين في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١

يتواجد نحو ٣٠ مليون وافد في دول مجلس التعاون الخليجي، ويشكلون نصف إجمالي سكان المنطقة. تركزت الجائحة أثراً كبيراً على أعداد الوافدين ويُعزى ذلك إلى أسباب متعددة. وعلى الرغم من أن العدد الدقيق لشريحة السكان الوافدين غير متوفر، من الواضح أن انخفاض عددها أثر على الطلب وشكل بالتالي واحداً من العوامل التي تسببت بضعف عدد من القطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم.

إلا أن جائحة كوفيد-١٩ لم تكن العامل الوحيد الذي أثر في توجهات سكان المنطقة. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، أدت سياسات السعودية إلى انخفاض متواصل في أعداد الوافدين حتى العام ٢٠١٩، حيث أدى تنفيذ برامج رؤية ٢٠٣٠ إلى ارتفاع في هذه الأعداد مباشرةً قبل انتشار الجائحة. وفي دولة قطر، من المرجح أن التحضيرات لفعالية كأس العالم حدت نطاق مغادرة الوافدين خلال الجائحة. شكّلت جهود التوحيد المالي في سلطنة عُمان ومملكة البحرين واحداً من العوامل الدافعة إلى انخفاض عدد الوافدين ما قبل الجائحة وخلافاً.

يقدر صندوق النقد الدولي عند النظر إلى المنطقة ككل، أن نمو السكان شهد تباطؤاً بلغ ٢٪ خلال ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٠٢٠ خلال ٠.٣٪، و٢٠٢١ خلال ٠.٨٪. بناءً على جمع بيانات صندوق النقد الدولي مع الأرقام الرسمية لوائح السكان الوطنية (بالاستناد جزئياً إلى البيانات المجمعة من قبل مركز الخليج للأبحاث)، احتسبنا إجمالي عدد السكان الوافدين في المنطقة في نهاية العام ٢٠٢١ بأنه أقل بنسبة ٤٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٩.

توجهات السكان الشهرية (مليون)



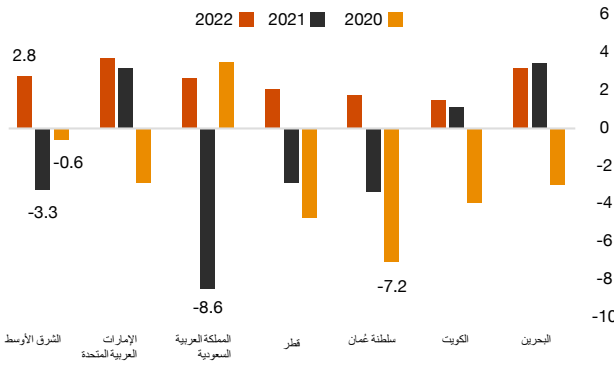
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (سلطنة عُمان)، وجهاز التخطيط والإحصاء (قطر)، والهيئة العامة للإحصاء (المملكة العربية السعودية)

التعافي في أعداد الوافدين

شهدت كل من سلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والبحرين، حيث البيانات حول السكان متوفرة بجزئها الأكبر، تعافياً قوياً في أعداد الوافدين خلال فترة الأشهر الثمانية عشر الماضية. وقد بلغت أعداد الوافدين بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، مستويات تخطت تلك ما قبل الجائحة في كل من البحرين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان. يُعزى هذا الارتفاع في سلطنة عُمان والبحرين بشكل كبير إلى عودة النشاط إلى حركة التوظيف بفضل ارتفاع أسعار النفط وغيرها من المحركات الاقتصادية. كما أن المبادرات الأخيرة التي انطلقت في منطقة دول مجلس التعاون على سبيل تشريعات التأشيرات الجديدة، وعوامل الهجرة الجغرافية السياسية ستستمر باستقطاب المزيد من الوافدين إلى منطقة دول المجلس.

وبالفعل، شهدت أعداد الوافدين في المنطقة ككل تعافياً بنسبة ٢.٨٪ في العام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يتم تخطي معدلات العام ٢٠١٩ بحلول نهاية السنة الحالية.

التوجهات السنوية المتوقعة للوافدين (% سنوياً)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٣ الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ تقديرات شركة بي دبليو سي بشأن المواطنين

تختلف الرؤى المحددة للوافدين باختلاف الدول

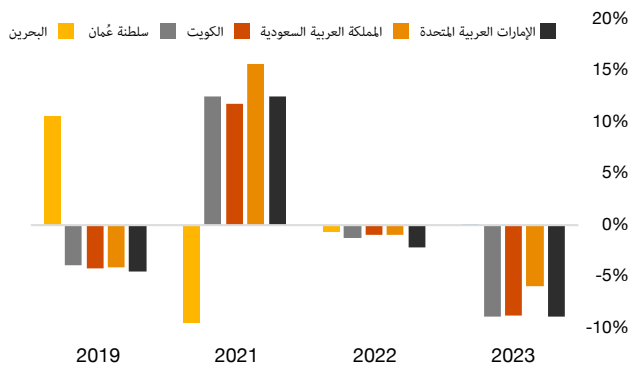
نلاحظ لدى النظر في رؤى دول مجلس التعاون الخليجي أن أهدافها المرتبطة بالوافدين تختلف إلى حد كبير باختلاف الدولة المعنية. تهدف خطة دبي الحضرية إلى مضاعفة عدد السكان بحلول العام ٢٠٤٠، كما لدى المملكة العربية السعودية خطط طموحة بما في مضاعفة عدد سكان الرياض واستقطاب ٩ ملايين شخص إلى مشروع «ذا لاين» بحلول العام ٢٠٤٥. وسيشكل الوافدون نسبة كبيرة من السكان الجدد لهاتين المدينتين، ويعود الفضل في ذلك إلى الإصلاحات التي أحدثت مؤخراً على إجراءات منح التأشيرات. في هذا الصدد، يقدم برنامج الإقامة المميزة في المملكة العربية السعودية مجموعة من المزايا بدءاً من القدرة على تمكك العقارات والأعمال وصولاً إلى حق العمل من دون الحاجة إلى كفيل، وذلك أيضاً بهدف استقطاب الوافدين من أصحاب المهارات العالية والمستثمرين ورواد الأعمال الذين سيستحدثون فرص عمل ستجذب بدورها استثمارات جديدة. سيتطلب استيعاب هذه الزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية، استثمارات كبيرة في البنية التحتية. في المقابل، تهدف دولة الكويت إلى خفض نسبة الوافدين فيها من ٧٠٪ حالياً إلى ٣٠٪، أي انخفاض الأعداد بنسبة ثلاثة أرباع.

البيانات والتوقعات: مايو ٢٠٢٣

الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)		معدّل التضخم (% السنوية)			نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (% السنوية)			حصة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتوقعات 2023		أسعار الصرف تعادل القدرة الشرائية السائدة في السوق	الشرق الأوسط 100%
توقعات 2024	توقعات 2023	توقعات 2024	توقعات 2023	توقعات 2024	توقعات 2023	الفترة 4 - 2022	توقعات 2023	توقعات 2023			
-0.5	2.0	4.3	5.8	9.2	3.5	3.3	-	100%	100%	الشرق الأوسط	
1.6	4.4	2.3	2.9	3.5	3.3	2.9	-	72.6%	59.6%	دول مجلس التعاون الخليجي	
-1.2	2.6	2.3	2.8	3.0	3.1	3.1	5.4	36.8%	33.6%	المملكة العربية السعودية	
3.7	4.3	2.0	3.4	4.7	3.9	3.5	-	17.3%	13.0%	الإمارات العربية المتحدة	
11.1	14.7	2.7	3.0	4.4	1.8	2.4	8.0	7.6%	4.8%	قطر	
4.2	7.0	2.6	3.3	3.2	2.7	0.9	-	5.7%	3.8%	الكويت	
0.9	2.8	2.4	1.9	1.9	5.2	1.7	3.9	3.6%	2.9%	سلطنة عُمان	
-9.0	-8.2	2.2	2.2	1.1	3.8	3.0	4.1	1.6%	1.4%	البحرين	
-6.2	-4.5	9.8	13.3	24.3	4.2	4.3	-	27.4%	40.4%	دول من خارج مجلس التعاون الخليجي	
-9.2	-7.6	18.0	21.6	31.9	5.0	3.7	3.9	13.4%	26.4%	مصر	
-5.1	-2.6	1.6	6.6	6.4	3.1	3.7	-	9.3%	8.2%	العراق	
-6.1	-6.8	2.9	3.8	4.3	2.7	2.7	2.0	1.8%	1.9%	الأردن	
8.1	9.7	2.9	3.4	4.1	8.4	17.5	-	1.6%	2.5%	ليبيا	
-	-	-	-	190.0	-	-	-	0.8%	1.1%	لبنان	
-2.9	-2.2	2.7	3.2	4.0	2.7	3.5	2.0	0.5%	0.3%	الأراضي الفلسطينية	

المصدر: تحليلات شركة بي دبليو سي، والبيانات الوطنية للإحصاء، وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٣). *التضخم: ليبيا - ديسمبر، تم تقدير معدّل التضخم في الإمارات العربية المتحدة وفقاً لإمارة دبي لأن بيانات التضخم الوطنية لم تعد تُنشر شهرياً ملاحظات: يتم تعريف منطقة الشرق الأوسط هنا وفقاً لنطاق تغطية أعمال شركة بي دبليو سي (التي تستثني الدول غير العربية، وسوريا، واليمن).

توجهات إنتاج النفط الخام (% سنوياً)



المصدر: أوبك، ومبادرة بيانات المنظمات المشتركة، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ افتراضات الإنتاج وفقاً لخصص العام ٢٠٢٣

الرسم البياني الأبرز للفصل

إن القرار الذي اتخذته مجموعة أوبك+ (بما يشمل المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، وسلطنة عُمان) في الثالث من إبريل بتنفيذ خفض طوعي إضافي لإنتاجها بدءاً من شهر مايو، أحدث حصة في السوق. صحيح أن توقعات أوبك بذاتها للعرض والطلب لم تشر إلى أي فائض في العرض، ولكن في ضوء حالة عدم اليقين الاقتصادي التي يعيشها العالم، قرر المنتجون اتخاذ خطوة احترازية تقضي بخفض إضافي للإنتاج بنسبة ٤,٨% إلى جانب الخفض الذي حصل في نوفمبر الفائت. وبالتالي، سيكون إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي للنفط في شهر مايو أقل بـ ١,٧ مليون برميل في اليوم مقارنةً مع شهر أكتوبر الماضي. إذا افترضنا استمرار هذا الانخفاض في الإنتاج طوال العام، وهو ما يُرجح حصوله بحسب الأوساط المطلعة، فإن غالبية الدول المشاركة ستشهد انخفاضاً سنوياً في الإنتاج بنسبة ٤%، بعدما ارتفعت هذه النسبة بمعدّل ١٢% أو أكثر في العام ٢٠٢٢. نستثني من ذلك مملكة البحرين التي أنتجت أقل من حصتها العام الماضي نتيجة لأعمال صيانة داخلية، كما أنها لم تتعهد بإجراء أي خفض إضافي لإنتاجها. من هذا المنطلق، في حال تعافى إنتاج البحرين ليبلغ مستوى حصتها، فمن الممكن أن تشهد زيادة بنسبة ١٠%، لا شك في أن خفض إنتاج النفط يحتم انخفاض إجمالي الناتج المحلي الفعلي لغالبية الدول، إلا أنه في حال استمرار ارتفاع أسعار النفط نتيجة لهذا الخفض، فسيعدّل ذلك على الأقل الأثر على الصادرات والإيرادات المالية.



ريتشارد بوكسهول

الخبير الاقتصادي الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط
البريد الإلكتروني: boxshall.richard@pwc.com



ستيفن أندرسون

قائد قسم الاستراتيجية والأسواق في منطقة
الشرق الأوسط
البريد الإلكتروني: Stephen.x.anderson@pwc.com



هاني أشقر

شريك رئيسي في منطقة الشرق الأوسط
البريد الإلكتروني: hani.ashkar@pwc.com

هدفنا في بي دبليو سي حل المشاكل الهامة وبناء الثقة. وفيما تتسارع وتيرة التحوّل الهائل الذي تشهده منطقتنا وفي ضوء مساعي الرقمنة، وإزالة الكربون، والتوطين، والتخصيص، والتحديث، تصافر كوادرننا البشرية الماهرة جهودها لاستحداث حلول رائدة مدعومة بالتقنيات المناسبة لتحقيق نتائج مستدامة ومدّ جسور الثقة، بما يتماشى مع المعادلة الجديدة من بي دبليو سي.

تأسست بي دبليو سي في الشرق الأوسط قبل ٤٠ عاماً ولديها ٢٢ مكتباً في ١٢ دولة. نحن مجموعة من المتخصصين في حل المشاكل، ويضم فريقنا ٨٠٠ شخص موزعين عبر المنطقة، ونجمع المزيج المناسب من الكوادر البشرية والتقنيات وقدرات الخبراء بدءاً من وضع الاستراتيجيات ووصولاً إلى تقديم خدمات الاستشارات والضرائب والضمان، كي نحلّ معاً التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها المنطقة.

تمّ إعداد هذا المنشور لتقديم إرشادات عامّة حول مواضيع محدّدة فقط، ولا يجب أن يتم اعتباره موازياً لاستشارة مهنية متخصصة. عليه، لا يجب اتخاذ قرارات مبنية حصراً على المعلومات المتضمّنة في هذا المنشور من دون الحصول على الاستشارة المهنية المتخصصة. يُرجى التنبيه إلى أننا لا نقدّم أي إقرارات أو ضمانات (علنية أو ضمنية) في ما يتعلّق بدقّة المعلومات الواردة في هذا المنشور واكتمالها. وإلى الحدّ المسموح به قانونياً، لا تتحمّل شركة برايس ووترهاوس كوبرز د.م.م أو أي من أعضائها، أو موظفيها، أو وكلائها أي التزام أو مسؤولية أو واجب عناية عن أي نتائج تترتّب عليك أو على أي ممن ينوبون عنك في ما يتعلّق في المعلومات الواردة في هذا المنشور وعن أي قرار يتم اتخاذه بناءً على هذه المعلومات.

© ٢٠٢٣ بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة

بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل.

لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة www.pwc.com/structure.